٢٠١٩

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الرابع ٢٠١٩م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولًا : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانيًا : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	٥
٣-١ الأصول الاحتياطية	٦
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	٧
٤-١ الودائع المصرفية	٧
٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٨
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامسًا : القطاع الخارجي	١١
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٣
ثامنًا : صناديق الاستثمار	١٣
تاسعًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع ٢٠١٩م	١٤

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٠ في المئة إلى ١,٧٥ في المئة، وكذلك قررت خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٥ في المئة إلى ٢,٢٥ في المئة. وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٢٥٨٩ في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا ملحوظًا نسبته ٥,٢ في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ٠,٨ في المئة. في حين تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا طفيفًا نسبته ٠,٢ في المئة ليبلغ ١٨٦٤,٩ مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٠,٢ في المئة (٣,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٣,٣ مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٥,٧ في المئة ليبلغ نحو ١٧٩٦,٠ مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٦٣١,١ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٥,٠ في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ٣,٤ في المئة لتبلغ ١٩٩١,٨ مليار ريال.

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقداره ٣٦,٩ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٩٦,٦ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٢,٦ في المئة (٢٢٥٠,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٣,٨٤٩,٢ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٣٩,٤ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٥,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ٨,٣٨٩ نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٨ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧,٢ مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٠ في المئة إلى ١,٧٥ في المئة، وكذلك قررت خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٥ في المئة إلى ٢,٢٥ في المئة، ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو٩٦١ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م مقابل ١,٤٣ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٥٦,٠ مليار ريال للربع الرابع من عام ٢٠١٩م مقارنة بنحو ٤٧,٣ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٢٥٨٩ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٩م حوالي ٣٣ نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة ب ٣٢ نقطة أساس في الربع الثالث. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م.

ثانيًا: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا ملحوظًا نسبته ٥,٢ في المئة (٩٧,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٩٨٥,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,١ في المئة (١٣١,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة بلغت نحو ٠,٦ في المئة (٧,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٨٨,٤ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٦٤,٩ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (١٨,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥,٥ في المئة (٦٧,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الرابع

من عـام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٤,٦ في المئـة (٧٨,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٩٠ مليار ريال مشكلاً ما نسبته ٩٠,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع طفيف نسبته ٠,٧ في المئة (١١,٢ مليار ريال) في الربع السابق، في حين سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٦ في المئـة (١٢٦,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقـدية خـلال الربع الرابع مـن عـام ٢٠١٩م بنـسبة ٠,٨ في المـئة (٢,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٤,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة (٤,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبتـه ٤,٢ في المئـة (١٣,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفعت بنسبة ٢,١ في المئة (٢,٢ مليار ريال) لتبلغ نـحو ١٠٦,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسـبته ١,٩ فـي المـئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥,٤ في المئة (٥,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته ١,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٩,٣ مليـار ريـال، مقارنـةً بانخفاض نسبتـه ١٠,٢ في المئة (٣,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٤,٨ في المئة (١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. بينما ارتفع النقد المتداول خارج المصـارف بنسبة ٠,٥ في المئـة (١,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٩,٢ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ١,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويـًا نسبته ٥,٠ في المئة (٩,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا طفيفًا نسبته ٠,٢ في المئـة (٤,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٨٦٤,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٤٨,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجلت ارتفاعًا سنويـًا نسبتـه ٠,٦ في المئة (١١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٠,٢ فـي المـئة (٣,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٨٥٢,٦ مليار ريال، مقارنـةً بانخفاض نسبتـه ٢,٥ في المئـة (٤٦,٩ مليار ريال) في الربع السابق، في حين سجـل ارتفاعًا سنويًا نسبتـه ٠,٩ فـي المئة (١٦,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

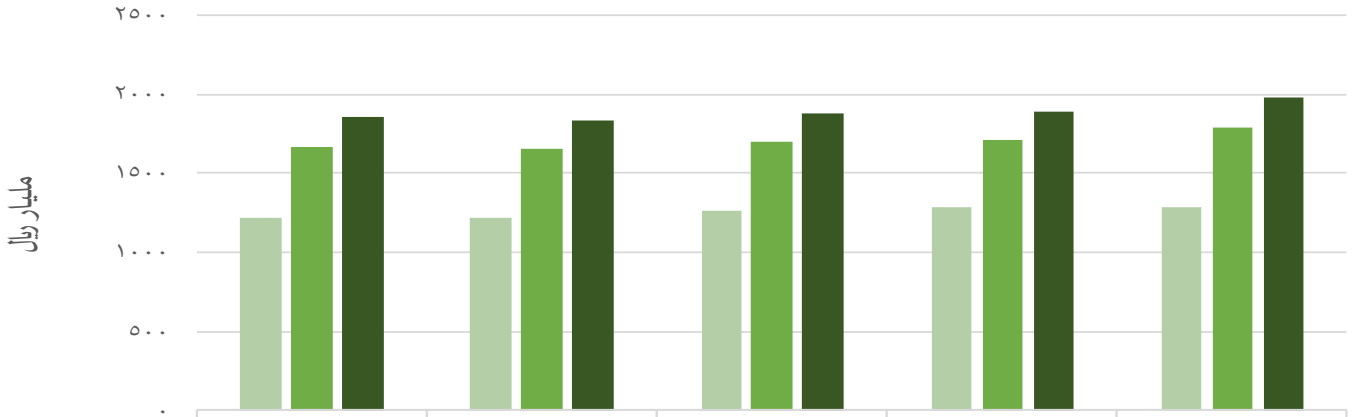

	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩	ديسمبر - ١٩
عرض النقود ن١	١٢٢٠,٨	١٢٢١,٢	١٢٦٣,١	١٢٨١,٢	١٢٨٨,٤
عرض النقود ن٢	١٦٦٣,٨	١٦٥١,١	١٧٠٠,٣	١٧١١,٥	١٧٩٠,٠
عرض النقود ن٣	١٨٥٣,٦	١٨٢٩,١	١٨٨٢,٣	١٨٨٧,٥	١٩٨٥,٢

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٧,١ في المئة (٠,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٢,٢ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٨,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٨,٧ في المئة (٤,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م انخفاضًا طفيفًا نسبته ٠,٢ في المئة (٣,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٣,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٦ في المئة (٤٩,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما سجّل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٦ في المئة (١١,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق، فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٧,٠ في المئة (٠,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٩,٤ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في

الخارج بنسبة ٠,٤ في المئة (٥,٢ مليار ريال) لتبلغ ١١٩٣,٨ مليار ريال وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ٣١,٣ مليار ريال. وفي المقابل، انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبه ١,٦ في المئة (١٠,١ مليار ريال) لتبلغ ٦٣٧,٢ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١,٦ مليار ريال (رسم بياني رقم ٣).

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية

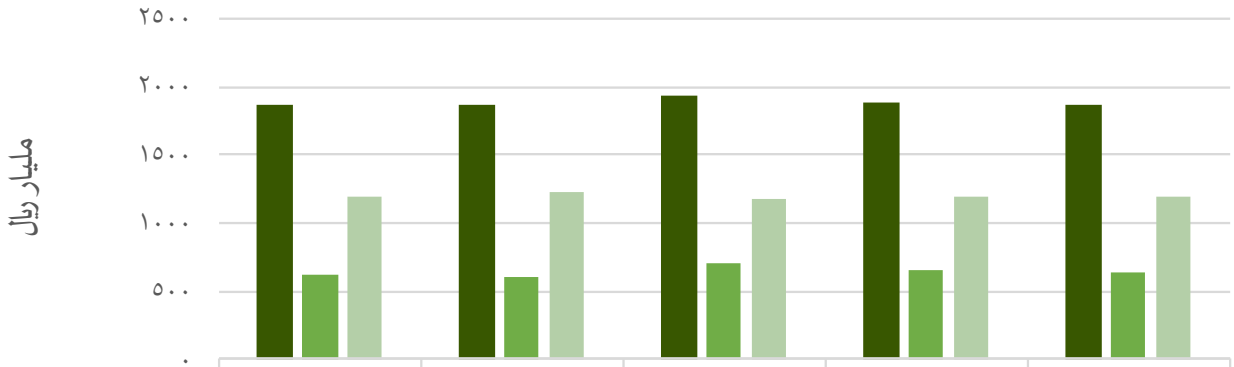

	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩	سبتمبر-١٩	ديسمبر-١٩
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٨٦٢,٢	١٨٧٣,٣	١٩٢٦,٤	١٨٧٧,٢	١٨٧٣,٣
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٦٢٥,٨	٦٠٧,٣	٧٠١,٢	٦٤٧,٢	٦٣٧,٢
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١١٩٨,٣	١٢٢٦,٥	١١٨٣,٦	١١٨٨,٥	١١٩٣,٨

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٥,٧ في المئة (٩٦,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٩٦,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (٧,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٣ في المئة (١٢٢,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٦ في المئة (٦,٢ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٩٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٢٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥,٦ في المئة (٥٨,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١٦,٦ في المئة (٧١,٣ مليار ريال) لتبلغ ٥٠١,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت ارتفاعاً سنويًا نسبته ١٣,٢ في المئة (٥٨,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً بنسبة ١٠,٩ في المئة (١٩,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٩٥,٢ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٣ في المئة (٦,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٨ في المئة (٥,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٦٣١,١ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٥,٠ في المئة (١٢٤,٨ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٩,٧ في المئة (٢٣٣,٠ مليار ريال).

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

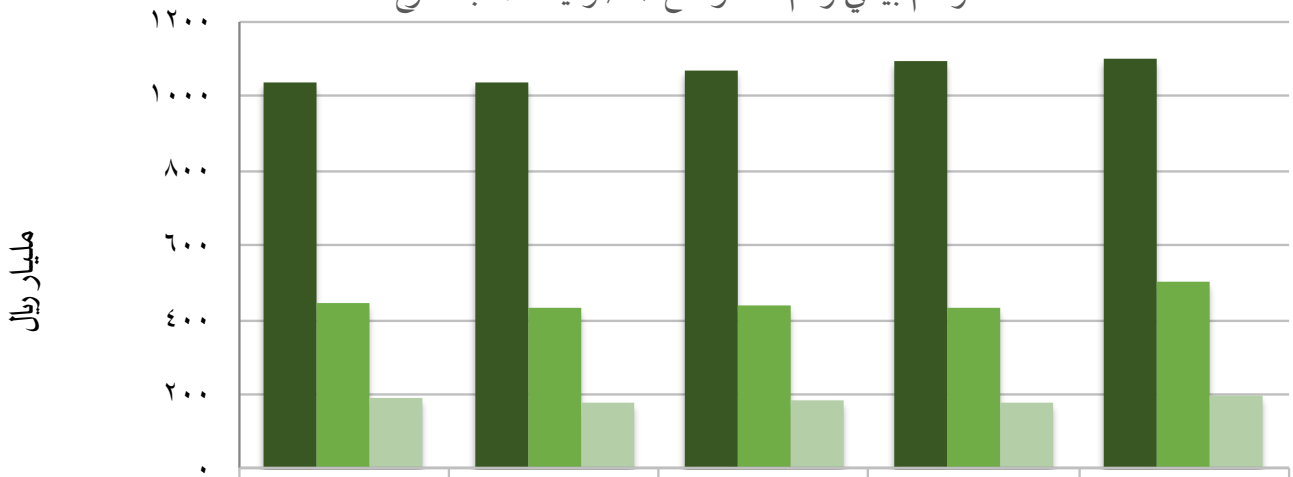

	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩	سبتمبر-١٩	ديسمبر-١٩
الودائع تحت الطلب	١٠٤٠,٧	١٠٣٦,٥	١٠٧٢,٣	١٠٩٣,٠	١٠٩٩,٢
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٤٣,٠	٤٢٩,٩	٤٣٧,٢	٤٣٠,٤	٥٠١,٧
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٨٩,٨	١٧٨,٠	١٨٢,٠	١٧٥,٩	١٩٥,٢

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢,٥ في المئة (٥,٨ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٤٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (١٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعاً سنويًا نسبته ٥,١ في المئة (١١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من العام ٢٠١٩م ما نسبته ٩,٣ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٩,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٤,٨ في المئة (٨,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٧٣,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢١,٩ في المئة (٢٩,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنويًا نسبته ٥٦,١ في المئة (٦٢,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٦,٦ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من دون أي تغير عن ما كانت عليه في الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٠ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ٧٠,٥ مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته ١٦,٦ في المئة (١٤,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته ٤١,٧ في المئة (٥٠,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٤ في المئة (٦٥,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٩٩١,٨ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٤١,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة ١٠,٤ في المئة (١٨٧,٧ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى ١١٠,٩ في المئة مقارنة بنسبة ١١٣,٣ في المئة في نهاية الربع السابق.

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

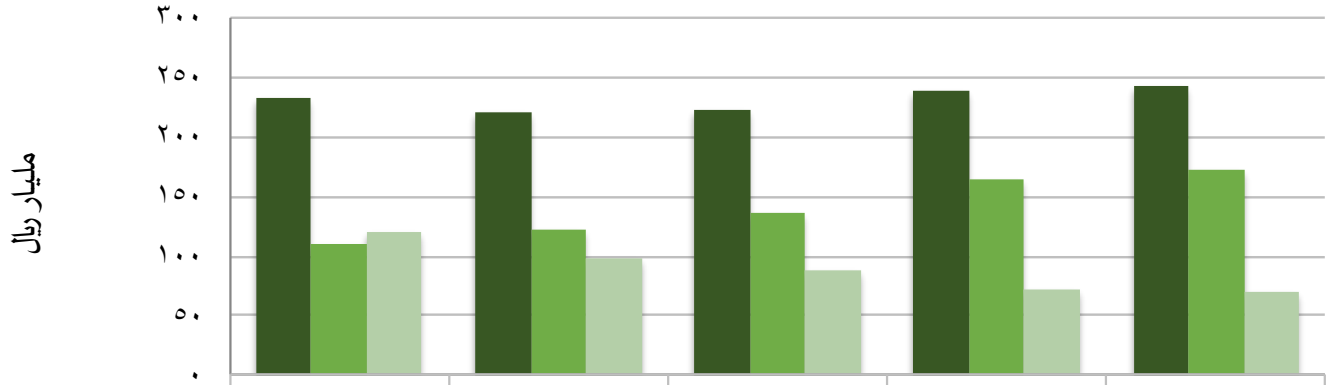

	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩	سبتمبر-١٩	ديسمبر-١٩
الأصول الأجنبية	٢٣١,٨	٢٢٠,٩	٢٢٢,٧	٢٣٧,٨	٢٤٣,٦
المطلوبات الأجنبية	١١٠,٩	١٢٣,٢	١٣٥,٥	١٦٥,٢	١٧٣,٢
صافي الأصول الأجنبية	١٢٠,٩	٩٧,٨	٨٧,١	٧٢,٦	٧٠,٥

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٢ في المئة (٤٧,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٥٤٦,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢١,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٠ في المئة (١٠١,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م إلى ٨٦,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٨,٢ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٤,٣ في المئة (١٨,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٤٤٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٨ في المئة (١٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢٤,١ في المئة (٨٦,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٢٤,٨ في المئة مقارنة بنسبة ٢٥,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم٦: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

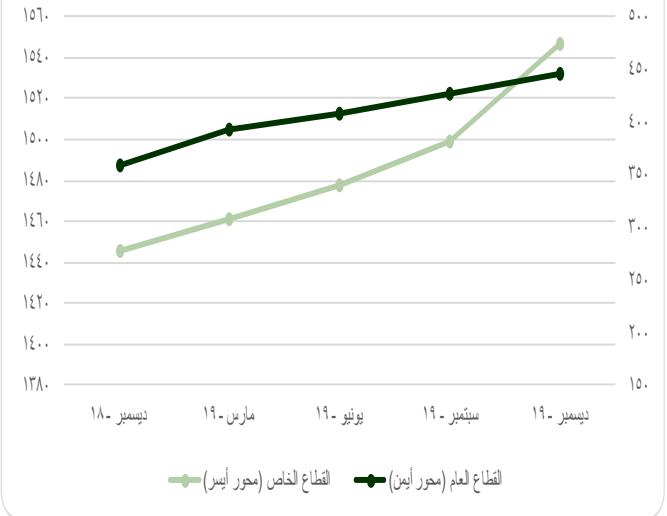

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٤ في المئة (٥١,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٥٥٢,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٢٤,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٦ في المئة (١٠٩,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٩,٠ في المئة (٥,٠ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ١٠,٣ في المئة (٥,٨ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٥,٧ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢,٤ في المئة (١,٩ مليار ريال)، ولقطاع

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته ١٠,٨ في المئة (٦٢,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٦٣٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٠ في المئة (٤٧,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا نسبته ٢,٢ في المئة (٥,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (١,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته ٢,٣ في المئة (١٥,٨ مليار ريال) ليبلغ ٦٨٣,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٢٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

التعدين والمناجم بنسبة ٤,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ١١,٨ في المئة (٤,٤ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٧,٥ في المئة (٤٧,٤ مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة بنسبة ٠,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال)، وانخفض لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٦,٠ في المئة (٥,٩ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٧,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٤,٧ في المئة (٧,٦ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٦ في المئة (٢,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٤٣,٠ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٧ في المئة (١٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٣,٠ في المئة (٣٩,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م إلى ١٩,١ في المئة مقارنة بما نسبته ٢٠,٣ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م حوالي ١١,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٣,٧ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ١٣,١ في المئة (١,٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٣ في المئة (٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٧٦ فرعًا في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م، أي بزيادة قدرها خمسة فروع مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد الفروع بمقدار ١٢ فرعاً مقارنةً مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٣ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٢٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة (٧٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٨,٠ في المئة (١٤٠,٩ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة ١٩,٠ في المئة (١٨,٠ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء بنسبة ٢,٧ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة ٤٨,٢ في المئة (٨,٢ مليار ريال)، في حين ارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٤,٩ في المئة (٢٤,٨ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٢٦,٧ في المئة (٤٥,٠ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,٥ في المئة (٢١,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٦٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٨ في المئة (٧٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٨,٦ في المئة (١٣٥,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ٦٩,٧ في المئة (٤,٦ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة ٠,٦ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٢,٨ في المئة (٨,٠ مليار ريال). في حين ارتفعت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٣٥,٩ في المئة (٣,٣ مليار ريال)

وانخفضت المبيعات للوزرات والبلديات بنسبة ٢٩,١ في المئة (٢١,٦ مليون ريال). في حين ارتفعت المبيعات للمصارف المحلية بنسبة ٢٦,٨ في المئة (٢٦,٠ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض أخرى (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب) بنسبة ٧,٥ في المئة (٦,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ نحو ٢٣٦,١ مليار ريال مقارنةً بنحو ٢٨٨,٤ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو ٢١,٥ في المئة لتبلغ ١٨١,٣ مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو ٤,٧ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٥٤,٨ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٠ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م لتبلغ نحو ١٣٨,٢ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقداره ٣٦,٩ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٩٦,٦ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٦٥,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ١٢٦,٣ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره ١٠٩,٣ مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ ٢٣٦,١ مليار ريال مقارنةً بحوالي ٢٨٨,٤ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، وبالرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة ٨,٠ في المئة لتبلغ ١٢٦,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٧,٤ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. كما تحسن عجز حساب الخدمات من ٤٤,٧ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م إلى ٤٣,٨ مليار ريال في الربع الثالث من عام

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

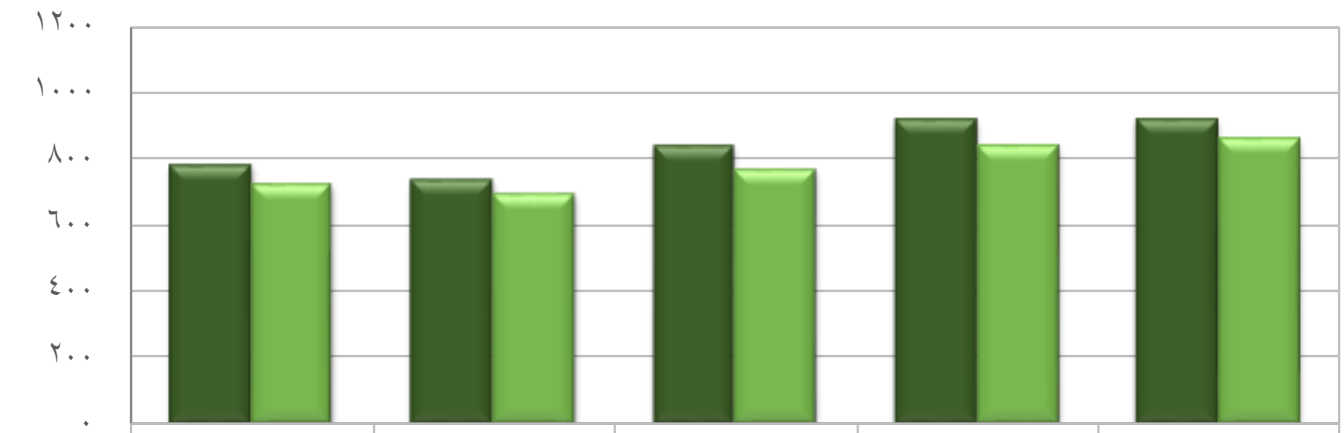

	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩	سبتمبر-١٩	ديسمبر-١٩
مشتريات	٧٨٣,٣	٧٤٤,٠	٨٤٦,٢	٩٢١,٨	٩٢٤,٢
مبيعات	٧٢٨,٣	٦٩٣,٨	٧٦٧,٤	٨٤٢,٦	٨٦٣,٦

٢٠١٩م. فيما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م إلى نحو ٥,٤ مليار ريال مقابل حوالي ٧,٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٨,٢ في المئة ليصل إلى حوالي ٣٤,٠ مليار ريال مقابل ٣٧,٠ مليار ريال في الربع الثالث من العام السابق.

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ م تدفقًا للخارج بقيمة ٢,٠ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٢,٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بقيمة ٨,٨ مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ ١٣,١ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٤,٣ مليار ريال. ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٠,٥ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٣٨,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٦٩,٦ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٤٨,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ ٤٩,٢ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقابل ارتفاع بمبلغ ٢,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٤٩,٠ مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ ٥٤,٠ مليار ريال بالرغم من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ٥,٠ مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ ١,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٢,٦ في المئة (٢٥٥٠,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٣,٨٤٩,٢ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٢,٩٦٤,٦ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٨٧٣,٥ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ٢,٣٧٢,٠ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٢٥,٠ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١١,٤٦٦,١ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٢٢,٠ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٣٩,٤ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٥,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م نحو ٥١٥,٥ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٧٨,٩ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٩ ألف جهاز في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٣١,٥ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م حوالي ٤٣٨,٦ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام ٢٠١٩م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٨٣٧ ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت ١٠٠,٦ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو

٧٣٠ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٥,١ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ١٠٧ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٥,٤ مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ٨٣٨٩ نقطة، مقارنةً بانخفاض نسبته ٨,٣ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٢ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٧,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٩ مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته ١٥,٩ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً سنويًا نسبته ١,٣٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ١١,٥ في المئة لتبلغ نحو ٢٣٢,٥ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢٠,٤ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣٧٢,٩ في المئة لتبلغ ٩,٠ مليار ريال مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته ٨,٣ في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٣٨٥,٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢٦,١ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٤ مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٥,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٨ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة (٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٦,٤ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

رسم بياني رقم ٨: مؤشر سوق الأسهم

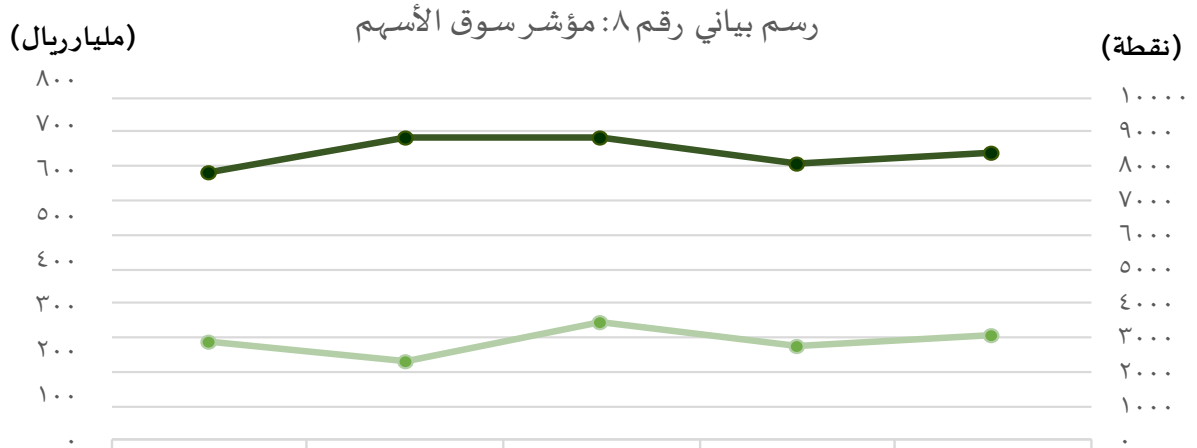

	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩	سبتمبر-١٩	ديسمبر-١٩
مؤشر سوق الاسهم	٧٨٢٧	٨٨١٩	٨٨٢٢	٨٠٩٢	٨٣٨٩
قيمة الاسهم المتداولة	٢١٨	١٧٧	٢٦٢	٢٠٩	٢٣٣

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٩ في المئة (٨,٣ مليار ريال) لتبلغ ١١٣,٣ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٦,٤ في المئة (٢٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٠,٠ في المئة (١٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١٣,٤ في المئة (٢,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٤,٠ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٤٢,٥ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦٠,٨ في المئة (٩,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٦ في المئة (ألفا مشترك) ليبلغ نحو ٣٣٣,٣ ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته ٥,٩ في المئة (٢١,٠ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٠ في المئة (٦,٤ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد سجلت ارتفاعًا بنحو صندوق واحد لتبلغ ٢٥٢ صندوق في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩م

- قامت المؤسسة بإصدار التحديث الأول لتعليمات إسناد المهام إلى طرف ثالث، التي تهدف إلى حوكمة أفضل وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن أي إسناد إلى طرف ثالث من قبل البنوك، وذلك بإتباع أفضل الممارسات الدولية مثل بازل في هذا الشأن.
- قامت المؤسسة بإصدار متطلبات التسجيل والافصاح والحد من المخاطر لعقود المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزيه، والتي تهدف إلى التخفيف من مخاطر نشاط المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزية.
- قامت المؤسسة بإصدار ضوابط معالجة عمليات الاسترداد المالي للبطاقات المصرفية (Refund)، والتي تهدف إلى تحديد المدة الزمنية لعمليات الاسترداد المالي للبطاقات المصرفية والإجراءات الواجب على البنوك والمصارف الالتزام بها في هذا الشأن.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات خاصة بالشهادات المهنية لموظفي المؤسسات المالية والتي تضمنت تحديثاً للاختبارات المهنية لبعض القطاعات التي تُشرف عليها.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات عدم المساس ببدلات غلاء المعيشة، بناءً على التوجيه الملكي الكريم القاضي بتمديد صرف بدل غلاء معيشة للمواطنين من الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات عدم جواز الحجز على مبالغ الإعانات الزراعية، حيث تندرج هذه الإعانات ضمن الإعانات الحكومية المشمولة بعدم جواز الحجز عليها.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات تمديد إتاحة ساعات عمل إضافية ليوم السبت لتقديم الخدمات المتعلقة ببرنامج القرض العقاري "التمويل المدعوم".
- قامت المؤسسة بإصدار دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتضمن الحد الأدنى من متطلبات نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الذي ينبغي على المؤسسات المالية الالتزام به.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده